العرب
الأحد 2021/10/24
السنة 44 العدد 12219

أردوغان يسقي العطش الأفريقي بعطش شركاته إلى الأسواق

أنقرة تلبي احتياجات الأفارقة مع قدراتها الإنتاجية من السلع الرخيصة والخدمات

يرى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أفريقيا العطشى سوقا حقيقية لترويج البضائع التركية وغيرها ما يشكل متنفسا حقيقيا للشركات التركية التي تواجه أزمة حادة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي في تركيا الناجم عن التراجع اليومي لليرة وارتفاع نسبة التضخم.

عدة اعتبارات تُسهل التوسع التركي في أفريقيا بينها العامل الثقافي والديني

أنقرة – بعث الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالعديد من الرسائل خلال جولته في دول غرب أفريقيا أبرزها أن بلاده تريد متنفسا لاقتصادها من بوابة أفريقيا حيث لم تعد أنقرة تنافس فرنسا فقط في هذه القارة لكن حتى الصين التي لها استثمارات واسعة في أفريقيا.

فتركيا التي تغرق في ديون تبلغ 251 مليار دولار وتعاني من أزمة تضخم تتجاوز الـ20 في المئة سنويا وتواجه ليرتها انخفاضا متسارعا مقابل الدولار وتصارع أزمات سياسية في الداخل وتوترات مع حلفائها الأوروبيين وخلافات مع الولايات المتحدة تبدو وكأنها قوة دولية كبرى في أفريقيا، لا تنافس مكانة فرنسا التاريخية فحسب، ولكنها تنشئ لنفسها موطئ قدم يبدو أسرع انتشارا مما حققته الصين.

> ما يحاول أردوغان فعله هو نقل الأزمات التي يعانيها بالداخل إلى الخارج لكنه نقل بارد وبحدود تجارية ضيقة

ولقد عاد الرئيس التركي من أحدث زياراته إلى أفريقيا في أنغولا وتوغو ونيجيريا ليضع في سجله الخاص أنه أجرى 41 زيارة الى أفريقيا شملت 30 بلدا، وهو ما يجعله أكثر رئيس في العالم قام بهذا العدد من الزيارات لقارة واحدة.

ويتبع أردوغان "خطة عمل أفريقيا" التي وُضعت في العام 1998 وبدأ تنفيذها الفعلي في العام 2005، إلا أنها في غضون الخمس عشرة سنة الماضية رفعت حجم التجارة البينية إلى خمسة أضعاف، أي من نحو 5 مليارات دولار إلى نحو 25 مليار دولار سنويا.

وفي كل مرة كان يقوم بها أردوغان بزيارة إلى إحدى البلدان الأفريقية فإنه لا يكتفي بحمل فرص تجارية تمتد من القمح الى الأجهزة الكهربائية وصولا الى المسيرات والمدرعات، ولكنه يدعمها بسلسلة من مشاريع البناء والخدمات، ومعها اتفاقات أمنية وثقافية وتعليمية وإقامة مراكز دينية.

"الخطة" هي في الواقع خطة مشروع بديل يقوم على فكرة أن "تركيا ليست قوة استعمارية"، وأنها تستهدف التعاون على أسس الشراكة والمساواة، حتى ولو كان الميزان التجاري لا يثبت ذلك.

فكل ما قدمته تركيا في مجالات التنمية بين عامي 2009 و2019 لم يتجاوز 2.5 مليار دولار. وانتهى الباقي إلى ممارسة نوع من جديد من "الاستعمار الناعم"، والاستغلال الخفي لعطش الفقراء إلى كل الاحتياجات. أما الاستثمارات التركية في مشاريع البنية التحتية فإنها لم تتجاوز بدورها 6 مليارات دولار.

ويبدو أردوغان وكأنه يسبح في حوض سباحة فارغ من المنافسين الذين ينشغلون بشؤون أخرى. ولا تزال فرنسا، بإرثها الاستعماري البغيض في القارة، تمتلك قدرا هائلا من النفوذ إلا أنها تراقب التوسع التركي بقدر محسوس من الخشية والغيرة، وذلك لأنها ما تزال تعجز عن التقدم في أفريقيا بغير صورتها المهيمنة.

ولكنها، بالرغم من ذلك، تضع يدها على فرص الاستثمار ذات العائدية الأعلى، لاسيما في مجالات التنقيب عن النفط والغاز ومناجم الذهب والألماس في بلدان غرب القارة على وجه الخصوص، بينما يحمل أردوغان بضائع ومعدات وأسلحة من النوع الأقل كلفة، مما قد يستوجب الخشية، ولكنه لا يستوجب الغيرة.

ولئن سبق للقارة الأفريقية أن كانت محط اهتمام السعودية، إلا أن دورها التنموي تراجع مع تصاعد انشغالاتها بالحرب ضد الإرهاب اعتبارا من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وصولا إلى الحرب في اليمن.

وأفريقيا بثرواتها الضخمة وغير المستغلة وباحتياجاتها لكل شيء تقريبا تبدو بمثابة "بطن رخو" لتركيا حتى ولو كانت هي نفسها غارقة في الأزمات. ويعود السبب في ذلك إلى أن تركيا بلد يمكنه أن يقدم الكثير لمن لا يملكون شيئا. فصناعاتها الخفيفة والمتوسطة تبدو إغراء في متناول اليد.

كما أن العامل الديني يفتح أمامها طرقا سالكة أكثر، مما لا يمكن لأيّ من المنافسين الآخرين أن يفكروا فيه.

وكسبت مشاريع "الحزام والطريق" الصينية تعهدات من 40 دولة أفريقية من أصل 55 لتمويل وبناء طرق سريعة ومطارات وسكك حديدية حديثة وذلك على أساس قروض سخية وهو ما لا تملك تركيا أن تقدمه. فخطة أنقرة تقوم بالدرجة الأساس على تلبية الاحتياجات الأكثر توافقا مع قدراتها الإنتاجية من السلع الرخيصة والخدمات.

وبينما تستغل تركيا العامل الثقافي والعرقي في علاقاتها مع دول مثل أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان، فإن الإسلام يبدو بضاعة مناسبة لها في دول مثل نيجيريا والنيجر وأوغندا وجيبوتي وسيراليون وغامبيا وغينيا وتوغو والصومال وغيرها. ولدى تركيا في الصومال قاعدة عسكرية أيضا.

من جهتها لم تلتفت مصر إلى شرق القارة الأفريقية إلا مؤخرا، بعد أن تجاوزت ضائقتها الاقتصادية الخاصة، لتبدو وكأنها منافس يحاول أن يمتلك موطئ قدم، على الأقل في البلدان التي تحيط بحوض النيل.

بينما ظل الدور السعودي خافتا ومحدودا إلى درجة أنه بات غير مرئي، بعد أن تخلت الرياض عن عدد المشاريع أو تركتها دون تمويل.

ما يحاول أردوغان فعله هو أنه على غرار كل الذين يعانون من أزمات في الداخل يقوم بنقلها إلى الخارج. ولكنه نقل بارد وبحدود تجارية ضيقة. أزمة تركيا، من وجهة نظر أردوغان، ليست أزمة سياسات توسع قائمة على الاقتراض، وإنما هي أزمة أسواق، ويكفي لحلها أن يقوم بأكثر من أربعين زيارة إلى بلدان قارة.

العطش التركي، الذي يحاول أردوغان أن يسقيه بالعطش الأفريقي، ليس بالضرورة حلا، لا لتركيا ولا للدول الأفريقية نفسها، لأنه يدور في الحالتين حول إمكانيات محدودة.

يقول البنك الدولي إن أفريقيا تحتاج إلى استثمارات تبلغ 170 مليار دولار في 10 سنوات لتلبية متطلبات البنية التحتية وحدها. وهذا حوض أوسع مما يمكن لأردوغان أن يسبح فيه.

أزمة الرقابة والفساد تقود إلى مواجهة بين البرلمان والقضاء في مصر

طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن نائب يصطدم برفض البرلمان

القاهرة – أعاد رفض مجلس النواب المصري رفع الحصانة البرلمانية عن أحد أعضائه المتهمين في قضية فساد كبرى الحديث عن مراكز القوى التي تقف حائلا أمام تحقيق الحكومة تقدما ملموسا في ملف التخلص من الفساد المتخم.

وطالبت النيابة العامة أخيرا مجلس النواب برفع الحصانة عن النائب تامر عبدالقادر المنتمي إلى الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ليتسنى التحقيق معه في قضية فساد متورط فيها آخرون، لكن الأغلبية البرلمانية رفضت، وهم أعضاء حزب مستقبل وطن المعروف بأنه الظهير السياسي للحكومة.

وأثار موقف البرلمان جدلا سياسيا واسعا باعتبار أن الحصانة البرلمانية وُجدت لحماية النائب من أي تضييق على رأيه كرقيب على الحكومة، لا أن يتم توظيفها لارتكاب وقائع فساد أو تُستخدم لتكبيل مؤسسات رقابية وقضائية عن أداء دورها المكفول لها بحكم الدستور كي لا تتأثر هيبتها في نظر الشارع وتُتهم بالكيل بمكيالين.

وقال أشرف رشاد ممثل الأغلبية في مجلس النواب في أثناء مناقشة طلب النيابة العامة أخيرا إن حزب مستقبل وطن يتمسك برفض طلب رفع الحصانة عن النائب لأن شبهة الكيدية متوفرة، حيث تم الاستماع إلى النائب الذي فنّد وأوضح بعض الحقائق بشأن الموضوع محل الاتهام، وتأكد البرلمان من براءته.

وأكد مسؤول سابق عمل بهيئة الرقابة الإدارية غير مخوّل له بالتحدث للإعلام لـ"العرب" أن شبهة الكيدية في عمل الأجهزة الرقابية منعدمة، لأن عملها قائم على التوثيق والتسجيل بالصوت والصورة، واتهامها يحمل إساءة بالغة لسلطتها، وهيبتها تتطلب تدخلا حكوميا.

وقال إن "الهيئات الرقابية في مصر عندما تقوم بتتبع قضية فساد لا يجب عليها إبلاغ الجهة التي يتبع لها المتهم حتى لو كانت معها حصانة، مثل القضاة ونواب البرلمان والوزراء، وما يحدث أنه يتم تقديم أدلة الإدانة قبل عملية الضبط، ويُفترض أن الإثباتات المقدمة للجهة ترتقي إلى مرتبة الضبط في حال تلبس".

ويعكس ذلك أن شبهة الكيدية التي استند إليها البرلمان غير موجودة، ما يوحي بأن هناك صراعا خفيا على النفوذ في مصر ظهرت ملامحه خلال السنوات الأخيرة بإصدار البرلمان تشريعات تخص صميم عمل القضاء.

ويمس إصرار البرلمان على حماية أي نائب متورط في شبهة فساد أو مطلوب للمثول أمام جهات التحقيق هيبة الدولة وليس القضاء والرقابة وحدهما، لأن الصورة الناصعة للنظام الحاكم تظهر في قدرته على تحقيق العدالة والانتصار للقانون وتطبيقه على الجميع، وطالما أن هذه التشريعات موجودة فتعطيلها يمس سيادة الدولة نفسها.

ورفض مجلس الشيوخ طلبا من النيابة العامة مؤخرا بإسقاط الحصانة البرلمانية عن ثلاثة من نوابه مستندا إلى الكيدية أيضا، وهو نفس الأمر الذي تكرر مع مجلس النواب في دورته السابقة عندما تم رفض العديد من طلبات رفع الحصانة عن نواب متهمين في قضايا فساد وتربح واستغلال نفوذ.

ويرى متابعون أن البرلمان بغرفتيه، مجلس النواب ومجلس الشيوخ، الذي يفشل في محاسبة أحد نوابه لن يكون قادرا على القيام بأي دور رقابي على أداء الحكومة، لأنه في النهاية سيكون أمام الشارع جهة مطعونا في نزاهتها، فهو يصر على حماية المتهمين من أعضائه ويتحدى السلطات التي يُفترض أن يساعدها ويزيح العراقيل من أمامها لكبح الفساد المتخم في البلاد.

ووفق بنود الدستور يتمتع أعضاء مجلس النواب المصري بالحصانة من المساءلة القانونية طالما لم يتم توقيفهم وهم متلبسون بارتكاب جريمة مثل الرشوة والقتل والسرقة، وما دون ذلك يتعين على المجلس أن يسمح للجهات الرقابية والقضائية أن تحاسب العضو بعد رفع الحصانة عنه ليكون مواطنا عاديا أمام القانون.

ويبرر أعضاء البرلمان تكرار رفضهم رفع الحصانة عن المتهمين في وقائع فساد واستغلال نفوذ وغيرها بأن الجهات القضائية لا تتبع الأطر القانونية مع النواب، ويفترض أن يتم استئذان المجلس قبل أن تتبع تحركاتهم لأنهم يتمتعون بالحصانة.

وقال جمال زهران البرلماني السابق وأستاذ العلوم السياسية بجامعة السويس إن ضبط النائب في واقعة فساد لا يتطلب موافقة البرلمان، لأن التسجيلات وحدها كفيلة بتوقيفه متلبسا، والاحتماء بالحصانة مع وجود شبهة تربح واستغلال نفوذ وتلقي رشوة يحمل خطورة كبيرة على صورة الدولة ومؤسساتها.

وأوضح لـ"العرب" أن مجلس النواب اعتاد ارتكاب أخطاء سياسية بالتستر على نوابه المتورطين في قضايا تستوجب المساءلة، ولا يدرك أغلب النواب أن رفع الحصانة وجوبي وليس اختياريا في حالات الفساد الموثقة، والتحجج بكيدية المؤسسات الرقابية والقضائية يحمل إدانة بالغة الخطورة للجهات المسؤولة عن مواجهة الفساد في مصر.

ويحمل صمت الحكومة على اتهام مؤسساتها الرقابية بتلفيق الاتهامات للنواب أو حتى للمواطنين تداعيات سلبية، لأن ذلك ينطوي على تحريض سافر للشارع قد يجعل صلاحياتها ووجودها منعدمين وعليها أن تتدخل لأن مواجهة البرلمان للقضاء بتشويه الصورة رسالة قاتمة للمجتمع بأنه لا توجد جهة محل ثقة.

ويؤسس ارتفاع منسوب التذمر والاستفزاز بين شرائح مجتمعية ضد تصعيد البرلمان مع القضاء قاعدة أن يدير الشارع ظهره للحكومة بكل مؤسساتها، لأن أعضاء مجلس النواب، وهم ممثلو الشعب، لم يضربوا المثل في التعاطي بحكمة مع توجه النظام للحرب ضد الفساد، وما يحدث يزيد من الفساد.

جمال زهران

ضبط نائب برلماني في واقعة فساد لا يتطلب موافقة البرلمان

وأزمة البرلمان في مصر أنه يتعامل في كل مرة مع طلب رفع الحصانة عن أحد نوابه باعتبار أن ذلك يسيء إلى سمعته ككيان تشريعي وسياسي، مقابل زيادة شعبية المؤسسة القضائية ولا يقتنع بأن تجاوبه وتبرؤه من المتهمين بالفساد من بين أعضائه يمحو الصورة السلبية عنه في الشارع بأن نوابه يعملون لمصالحهم الشخصية.

وتمثل الإساءة لجهات رقابية وقضائية طعنة في ظهر الجمهورية الجديدة التي يرغب الرئيس عبدالفتاح السيسي في تشييد ركائزها، بعدما بدت لشريحة في المجتمع أنها عاجزة عن تحقيق العدل والمساواة ومحاربة الفساد، والخطر أن يصل هذا الشعور إلى فئات كبيرة ويتحول الخروج على القانون من حالة فردية إلى ظاهرة يكرسها البرلمان.

التمسك بالحصانة في مواجهة شبهات الفساد